

المهمة التاسعة

النتائج والتوصيات

- **العنوان:** الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية
- **المؤلف الرئيسي:** الشيخ، مصطفى محمد أحمد محجوب
- **كتاب آخرون:** إبراهيم، الهادي آدم محمد مشرف
- **التاريخ الميلادي:** ٢٠٢٠
- **موقع:** الخرطوم
- **الصفحات:** ٢٤٤-١
- **رقم MD:** ١١٣٧٧٨٧
- **اللغة:** عربي
- **الدرجة العلمية:** رسائل جامعية - رسالة دكتوراه
- **الجامعة:** جامعة النيلين
- **الكلية:** كلية الدراسات العليا
- **الدولة:** السودان
- **مواضيع:** القطاع المصرفي المصارف السودانية، الأداء المالي، المراجعة الداخلية
- **رابط:** <http://search.mandumah.com/Record/1137787>

هل تم عرض النتائج بطريقة واضحة وسهلة الفهم؟

عُرضت النتائج بوضوح مع تسلسل منطقي يسهل قراءتها واستيعابها، كما أن الأسلوب المستخدم كان دقيقًا ومباشرًا. ومع ذلك، كان بالإمكان تحسينها باستخدام أدوات عرض مرئية وزيادة التفصيل في بعض الأجزاء. وذلك كما يلي:

تحليل مدى سهولة ووضوح النتائج

١. التنظيم والتسلسل المنطقي

النتائج قُدمت في قائمة مرقمة، مما يسهل قراءة كل نتيجة بشكل مستقل. على سبيل المثال، النقطة ٢ تؤكد أن "إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية لعبت دورًا فاعلاً في تحسين الأداء المالي"، بينما النقطة ٥ تذكر أن "إدارة المخاطر ساهمت في ترشيد القرارات المالية والإدارية". هذا التسلسل يعزز وضوح العلاقة بين المفاهيم المطروحة.

٢. الدقة والوضوح في الصياغة

النتائج تستخدم عبارات دقيقة غير غامضة، فمثلاً، النقطة ٣ تنص على أن "الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية حسن من الأداء المالي"، مما يجعل الفكرة واضحة حول أثر الحوكمة على الأداء المالي دون الحاجة إلى تفسير إضافي.

٣. الربط بالواقع والتطبيق العملي

النتائج لم تقتصر على الإشارة إلى التأثير النظري للمراجعة الداخلية، بل تضمنت أمثلة تطبيقية. على سبيل المثال، النقطة ١٤ تشير إلى أن "الدور الحوكمي ساهم في تقييم النظام المصرفي لتحديد مواطن الضعف والقوة"، مما يعكس صلة البحث بالواقع المصرفي في السودان.

اقتراحات التحسين

- ← عدم استخدام جداول أو رسوم بيانية: على الرغم من أن النتائج واضحة، إلا أن استخدامها في صورة جداول أو مخططات بيانية كان يمكن أن يزيد من فهم العلاقة بين المتغيرات بشكل أكثر دقة.
- ← تفصيل أكثر لبعض النتائج: بعض النقاط، مثل النقطة ١٧ التي تتحدث عن تأثير إدارة المخاطر على المنشآت، يمكن أن تكون أكثر تفصيلاً بمزيد من الأمثلة الرقمية أو العملية.

هل تم تفسير النتائج بطريقة تتوافق مع أهداف الدراسة وفرضياتها؟

تمحورت فرضيات الدراسة حول تأثير الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية على الأداء المالي وترشيد القرارات في المصارف السودانية. وعند مراجعة النتائج، نجد أنها دعمت هذه الفرضيات من خلال عدة نقاط:

١. فرضية تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي

تأكدت هذه الفرضية في عدة نتائج، مثل النقطة 2 التي تثبت أن إدارة المخاطر لعبت دوراً فاعلاً في تحسين الأداء المالي، والنقطة 5 التي تشير إلى مساهمة إدارة المخاطر في ترشيد القرارات المالية والإدارية.

٢. فرضية تأثير الدور الحوكمي على الأداء المالي واتخاذ القرارات

حيث أن النتائج 3 و ٦ و ١٤ أكدت هذه الفرضية، حيث توضح أن الدور الحوكمي حسن الأداء المالي وساهم في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية، كما كان له دور في تقييم النظام المصرفي لضمان الجودة.

٣. فرضية تأثير إضافة القيمة الاقتصادية على الأداء المالي

فهذه الفرضية مدعومة بالنتيجة 4 التي تشير إلى أن إضافة قيمة اقتصادية رفعت من كفاءة الأداء المالي، والنتيجة 7 التي توضح مساهمة هذه الأنشطة في طبيعة وتوقيت اتخاذ القرارات المالية.

٤. فرضية دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء المصارف

فقد أكدت نتائج متعددة هذه الفرضية، مثل 8 التي تبرز أن المراجعة الداخلية عملية منظمة ذات معايير واضحة، و ٩ التي تشير إلى أن المراجعة تساهم في التخطيط الاستراتيجي وحماية الأصول.

مدى توافق التفسير مع الأهداف

الأهداف الرئيسية للدراسة شملت:

(أ) تحليل أثر إدارة المخاطر، الدور الحوكمي، وإضافة القيمة الاقتصادية على الأداء المالي.

النتائج دعمت هذا الهدف من خلال تأكيد العلاقة بين هذه العوامل وكفاءة الأداء المالي.

(ب) استكشاف دور المراجعة الداخلية في دعم القرارات الاستراتيجية.

النتائج مثل 7 و ٢٦ تثبت أن المراجعة الداخلية تساهم في اتخاذ قرارات مالية وإدارية رشيدة اعتمادًا على المعلومات المحاسبية.

(ج) اقتراح آليات لتعزيز دور المراجعة الداخلية في المصارف السودانية.

الدراسة انتهت بتوصيات عملية مثل النقاط 1 و ٣ و ٨ في قسم التوصيات لدعم الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية.

بناءً على ما سبق، نجد أن الدراسة قدمت تفسيرًا للنتائج متوافقًا مع الأهداف والفرضيات. هناك ارتباط منطقي بين الفرضيات والاستنتاجات، مما يزيد من مصداقية البحث. رغم

ذلك، كان يمكن تعزيز هذا الربط عبر تقديم تحليل أكثر تفصيلاً لكيفية اختبار كل فرضية، وربط النتائج ببيانات كمية داعمة.

هل تم مقارنة النتائج بالدراسات السابقة بطريقة صحيحة؟

بناءً على مراجعة الرسالة، تمت مقارنة النتائج بالدراسات السابقة بطريقة مقبولة، حيث أشار الباحث إلى العلاقة بين النتائج المستخلصة والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة. ومع ذلك، يمكن تحليل مدى دقة هذه المقارنة من خلال عدة جوانب:

❖ مدى توافق النتائج مع الدراسات السابقة

١. الدعم من الأدبيات السابقة

← بعض النتائج جاءت متوافقة مع الدراسات السابقة، مثل النقطة 2 التي تؤكد دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي، وهو ما يتماشى مع العديد من الأبحاث التي تناولت العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي في المؤسسات المصرفية.

← كذلك، النقطة 3 التي تتحدث عن أثر الحوكمة على الأداء المالي جاءت متوافقة مع دراسات تناولت دور حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة العمليات المالية والإدارية.

٢. وجود إشارات إلى الأبحاث السابقة

← تم الإشارة إلى بعض الدراسات في المناقشة، حيث حاول الباحث ربط النتائج باستنتاجات الدراسات السابقة، لكنه لم يقدم مقارنة موسعة أو تحليل نقدي معمق لمواطن الاتفاق والاختلاف.

❖ الاختلافات والتفسيرات المحتملة

١. عدم التوسع في تحليل التناقضات

← بعض النتائج قد تختلف عن الأدبيات السابقة، مثل النقطة 7 التي تشير إلى تأثير إضافة القيمة الاقتصادية على توقيت اتخاذ القرارات المالية، وكان يمكن تحليل سبب هذا الاختلاف مقارنة بالدراسات الأخرى التي قد لا تركز على هذا الجانب.

٢. توضيح محدود لسبب الاختلاف

← لم يتم تقديم تفسير واضح لأسباب أي اختلاف بين نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة، مثل كيف يمكن أن يكون السياق الاقتصادي في السودان عاملاً مؤثراً في اختلاف تأثير الحوكمة عن النتائج التي تم الحصول عليها في دول أخرى.

❖ مواطن التحسين

✓ إجراء مقارنة أكثر تفصيلاً

← كان من الممكن أن تُدرج جداول مقارنة بين الدراسات السابقة والنتائج الحالية لتوضيح مدى الاتفاق والاختلاف بشكل أكثر تنظيماً.

✓ تحليل أسباب الفروقات

← توضيح لماذا تتماشى بعض النتائج مع الأدبيات السابقة بينما تختلف بعض النتائج الأخرى كان سيعزز قوة التحليل البحثي.

بشكلٍ عام، فقد تمت مقارنة النتائج بالدراسات السابقة بشكل عام، لكن التحليل كان يمكن أن يكون أكثر تفصيلاً، خاصة فيما يتعلق بتفسير نقاط التناقض أو تقديم تحليل نقدي لأسباب الاتفاق. كان بالإمكان تعزيز المصداقية البحثية عبر تقديم استعراض منهجي أكثر عمقاً للأدبيات السابقة.

هل تم تجنب المبالغة في استنتاجات النتائج؟

بناءً على مراجعة نتائج الدراسة، يبدو أن الباحث تجنب المبالغة في الاستنتاجات، حيث استندت النتائج إلى تحليل ميداني وتم دعمها بأدلة من المصارف السودانية التي شملتها الدراسة. ومع ذلك، يمكن تحليل مدى دقة النتائج ومدى خلوها من التعميمات غير المدعومة بالأدلة من خلال النقاط التالية:

← مدى تجنب المبالغة

١. استناد النتائج إلى بيانات ميدانية

جميع النتائج مستندة إلى دراسة ميدانية، مثل النقطة ٢ التي تؤكد أن "إدارة المخاطر كنشاط حديث ساهم في تحسين الأداء المالي"، وهو ما يعكس وجود أدلة داعمة وليست مجرد افتراضات نظرية.

٢. وجود علاقة مباشرة بين النتائج والفرضيات

النتائج تتسق مع الفرضيات التي طرحتها الدراسة، مثل النقطة ٣ التي تشير إلى دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي، مما يدل على عدم وجود تعميم غير مبرر.

٣. عدم وجود تعميمات غير دقيقة

لم تتضمن النتائج ادعاءات شاملة مثل "جميع المصارف السودانية تعتمد الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية"، بل أشارت إلى تأثير هذه الأنشطة على العينة التي خضعت للدراسة.

← مواطن تحتاج إلى مزيد من التدقيق

١. الافتقار إلى الأرقام أو التحليل الكمي

رغم أن النتائج واضحة، إلا أن غياب الأرقام الإحصائية يجعل من الصعب قياس قوة العلاقة بين المتغيرات. كان من الأفضل تقديم بيانات كمية لدعم استنتاجات مثل ٧ التي تتحدث عن تأثير القيمة الاقتصادية على توقيت اتخاذ القرارات المالية.

٢. بعض النتائج قد تحتاج إلى توضيح أعمق

بعض النقاط مثل ١٧ التي تشير إلى تأثير إدارة المخاطر على منشآت الأعمال كانت عامة ولم تقدم تفاصيل عن كيفية تحقيق هذا التأثير بشكل ملموس.

٣. ضرورة الإشارة إلى حدود الدراسة

لم يتم تقديم تحليل واضح حول مدى تعميم النتائج على المصارف السودانية بشكل كامل، وكان يمكن إضافة قسم يناقش القيود البحثية والمحددات التي تؤثر على إمكانية تعميم النتائج.

عمومًا، لم تتضمن الدراسة استنتاجات مبالغ فيها، والنتائج جاءت متماشية مع الأدلة التي تم جمعها، ولكن كان بالإمكان تعزيز دقتها من خلال تقديم تحليل كمي، وإضافة تفاصيل لبعض النتائج لضمان عدم وقوع الدراسة في أي تعميم غير مستند إلى بيانات ملموسة.

هل تم بناء التوصيات على أساس النتائج؟

بناءً على مراجعة التوصيات في الرسالة، يمكن القول بأن الباحث استند إلى النتائج المستخلصة في صياغة توصياته بشكل منطقي، حيث تعكس التوصيات مباشرة ما تم اكتشافه من خلال التحليل الميداني. دعونا نحلل ذلك بالتفصيل:

مدى ارتباط التوصيات بالنتائج

١. تفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية

← هذه التوصية جاءت كنتيجة مباشرة للنتائج 2، 3، 4، 5، 6، 7، والتي أكدت جميعها أن إدارة المخاطر والحوكمة وإضافة القيمة الاقتصادية أثرت بشكل إيجابي على الأداء المالي وترشيد القرارات. التوصية 1 تدعو إلى تفعيل هذه الأنشطة لتحسين الأداء المالي، مما يجعلها منطقية ومتسقة مع النتائج.

٢. إنشاء إدارة منفصلة لإدارة المخاطر

← التوصية 2 متصلة بالنتائج 13، 16، 17، 18، والتي تثبت الدور الحاسم لإدارة المخاطر في تحسين استقرار المصارف وزيادة ثقة المستثمرين. بناءً

على هذه النتائج، كان من المنطقي التوصية بإنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر.

٣. تعزيز الدور الحوكمي في المصارف

← التوصية 3 مستندة إلى النتائج 14، 19، 20، 21، والتي أكدت دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي وتنظيم العلاقة بين مختلف الجهات داخل المصرف. هذه التوصية تترجم مباشرة ما تم اكتشافه من خلال التحليل.

٤. تعيين مراجع داخلي ذي خبرة لضمان سلامة المراجعة

← النتائج 8، 10، 12 أكدت أهمية المراجعة الداخلية كعملية منهجية، ومن هنا جاءت التوصية 4 بضرورة تعيين مراجع داخلي متخصص لضمان تنفيذ هذه المعايير بفعالية.

٥. دعم استقلالية المراجعة الداخلية دون تدخل الإدارة العليا

← التوصية 5 تتماشى مع النتائج 12، 15، 23، التي أثبتت أن المراجعة الداخلية تلعب دورًا أساسيًا في ضبط الجودة وتقويم الأداء، لذا كان من الضروري تعزيز استقلاليتها لضمان حياديتها.

٦. التزام المصارف باللوائح والقوانين لزيادة ثقة العملاء

← التوصية 6 متسقة مع النتائج 22، 24، التي توضح تأثير الالتزام بالقوانين على تحسين الأداء المالي، مما يجعل التوصية منطقية.

٧. مواكبة المصارف للتطور التكنولوجي والمعلوماتي

← هذه التوصية جاءت نتيجة مباشرة للنتائج 10، 25، التي أشارت إلى دور التكنولوجيا في تحسين كفاءة الأداء المالي، لذا فإن توصية الباحث بتحديث أدوات المراجعة الداخلية تعكس ما تم اكتشافه.

بشكلٍ عام، نجد أن التوصيات بنيت على نتائج البحث بطريقة صحيحة، حيث تعكس مباشرة ما تم استخلاصه من التحليل. ومع ذلك، كان يمكن تعزيز بعض التوصيات بمزيد من التفصيل حول آلية تنفيذها، مثل تقديم مقترحات عملية لتفعيل الدور الحوكمي.

هل التوصيات قابلة للتطبيق في الواقع؟

بناءً على مراجعة التوصيات الواردة في البحث، يمكن القول بأن معظمها واقعي وقابل للتطبيق في المجال المصرفي السوداني، حيث تستند بشكل مباشر إلى النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية. ومع ذلك، يمكن تحليل مدى إمكانية تنفيذ هذه التوصيات على أرض الواقع من خلال عدة عوامل:

مدى واقعية التوصيات وقابليتها للتطبيق

١. التوصيات القابلة للتنفيذ بسهولة

- ← توصية (1) المتعلقة بتفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية واقعية تمامًا، حيث تعتمد على تحسين الإجراءات القائمة وليس استحداث أنظمة جديدة، مما يجعل تنفيذها ممكنًا دون تحديات كبيرة.
- ← توصية (4) الخاصة بتعيين مراجعين داخليين ذوي خبرة يمكن تنفيذها عبر تحسين معايير التوظيف داخل المصارف، وهي خطوة لا تتطلب تغييرات جذرية.
- ← توصية (6) التي تدعو إلى الالتزام باللوائح والقوانين أمر منطقي ويسهل تحقيقه، حيث يمكن للمصارف تحسين إجراءات الامتثال دون الحاجة إلى تغييرات هيكلية كبيرة.

٢. التوصيات التي تحتاج إلى تعديلات تنظيمية

- ← توصية (2) المتعلقة بإنشاء إدارة مستقلة لمجابهة المخاطر تتطلب إعادة هيكلة داخل المصارف، مما قد يستغرق وقتًا ويحتاج إلى دعم مالي وإداري. لكن بالنظر إلى أهميتها في تحسين الاستقرار المالي، يمكن تحقيقها على مراحل.
- ← توصية (3) بتفعيل الدور الحوكمي تتطلب تعاونًا من الجهات الرقابية والمؤسسات المصرفية، وهو أمر ممكن لكنه يحتاج إلى تغييرات على مستوى التشريعات المنظمة للحوكمة المصرفية.

← توصية (7) بشأن مواكبة التطورات التكنولوجية تعتمد على مدى استعداد المصارف للاستثمار في التكنولوجيا، وهو أمر قد يواجه بعض التحديات المالية والإدارية.

٣. التوصيات التي قد تواجه صعوبات في التطبيق

← توصية (15) التي تدعو إلى تحقيق الاستقلال الكامل للمراجع الداخلي عبر توحيد وضعه في الهيكل التنظيمي مع مجلس الإدارة تتطلب تغييرات جذرية في أنظمة الإدارة داخل المصارف، مما قد يواجه مقاومة تنظيمية أو معوقات قانونية.

← توصية (12) حول تحديث القوانين المتعلقة بالدور الحوكمي في القطاع المصرفي السوداني تعتمد على قرارات حكومية وتشريعية، مما يجعل تنفيذها خارج نطاق سلطة المصارف وحدها.

بشكل عام، التوصيات في البحث منطقية وقابلة للتطبيق، لكن مدى سهولة تنفيذها يختلف حسب طبيعة كل توصية. بعض الإجراءات يمكن تطبيقها مباشرة داخل المصارف، بينما قد تتطلب بعض التوصيات الأخرى دعماً تنظيمياً أو تشريعياً لتنفيذها بنجاح.

ملخص عام لتحليل النتائج والتوصيات

هذه الرسالة البحثية تناولت الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها على تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات في المصارف السودانية، وذلك من خلال تحليل ميداني شامل. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تعكس أهمية المراجعة الداخلية في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة الإدارة المصرفية.

النتائج الرئيسية

- (١) أثبتت الدراسة أن إدارة المخاطر والحوكمة وإضافة القيمة الاقتصادية تلعب دوراً فاعلاً في تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات المالية والإدارية.
- (٢) تبين أن المراجعة الداخلية منهجية منظمة تعتمد على إجراءات واضحة تهدف إلى حماية الأصول ودعم التخطيط الاستراتيجي.

- ٣) هناك دور واضح للتكنولوجيا في تطوير المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي عبر تطبيقات حديثة.
- ٤) أكدت النتائج أن حوكمة الشركات وتنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين تؤثر إيجابيًا على أداء المصارف وثقة المستثمرين.
- ٥) الشفافية والإفصاح عنصران أساسيان لضمان سلامة النظام المالي وتعزيز المساءلة والرقابة الفعالة.

تحليل التوصيات ومدى قابليتها للتطبيق

- ١) جميع التوصيات تستند مباشرة إلى النتائج المستخلصة، حيث تم اقتراح تعزيز الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وتحسين آليات العمل داخل المصارف السودانية.
- ٢) بعض التوصيات مثل تفعيل الدور الحوكمي، تطوير التكنولوجيا، وإنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تحتاج إلى تنسيق تنظيمي ودعم من الجهات الرقابية لتطبيقها بفعالية.
- ٣) التوصيات المتعلقة باستقلالية المراجعة الداخلية، تحديث القوانين، وتعزيز الشفافية والإفصاح تتطلب إصلاحات هيكلية وتشريعية، لكنها تظل ضرورية لضمان جودة الأداء المالي.
- ٤) الالتزام باللوائح والتحديث المستمر للمعلومات المالية من التوصيات الواقعية والقابلة للتنفيذ بسهولة داخل المصارف.

التقييم العام

نجح البحث في تقديم نتائج واضحة ومستندة إلى أدلة ميدانية، وعرضها بأسلوب منهجي دون مبالغة أو تعميم غير مستند إلى وقائع. كما أن مقارنة النتائج بالدراسات السابقة كانت جيدة، لكن يمكن تعزيزها بمزيد من التحليل النقدي حول نقاط الاتفاق والاختلاف. التوصيات واقعية في المجمل، ويمكن تنفيذها عبر مراحل مختلفة وفقًا لقدرات المصارف والجهات التنظيمية.